

تسلي وتغنى ثم نوصها بصبره وسمع ونطقه وبطنه وفزجه ويديه ورجليه
وبراعيه على كل عضو باحسن ما خلق له فيخلق عنه ارباب جهنم السبعة
بطاعة اعضائها لسببه وهي لا تصلح الاصلاح القلب وصلحه
بالفرح والزهد والجاهدة وروا احمد والترمذي وابن ماجه
والحاكم الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والعاجز من اتبع
نفسه هوها وتنتى عالمه الاماني ه الكيس الكافل الظريف من
الكيس وهو العقل وان نفسه حاسبها والعاجز الاعمق المعتمد
على الاماني الفارغ **تكملة** لما بيننا في الترجمة المارة ان الله سبحانه
هو الحاكم على من عداه بيننا في هذا انه تعالى لا يجيب عليه سئى وايه
استرت بقوله **واللطف** اي بالعباد **كلاصلح** اي كدفع الاصلح لهم
غير واجب عليه سبحانه اذ لو وجب عليه سئى لكان يحكم الحاكم
اولاد للوجوب من موجب واللازم باطل لما مر من انه سبحانه
هو الحاكم والقاهر والامر والاجري عليه حكم حاكم ولا يتوجه اليه امر
امر واوجب المعتد عليه سبحانه خمسة امور اللطف والاصلح
والعوض عن الايام والثواب عن الطاعة والعقاب عن الكيبريين
ما قبل التوبه وفسر واللطف بان ما يجتار عنه المكلف الطاعة
فعلا وتركها فان اوجب الفعل سئى توفيقا او الترك سئى عصية
وان قرب الى احدهما يسمى لطفًا مقربا ويرد بان الايجاب و
التقريب عيّن ابتداء مخلوق العواطف عمت وهو عليه تعالى محال
وفيه نظر والمحق ان الله لطف الوضو بالكفا رلامنى ولكن لا يفصل
عادة وهو في فعله يتفصل وفي تركه مما دل يفعل ما يشاء ويحكم
ما يريد وعرفه **الصلح** اي صلحها بان ما يقع عنده صلح العبد
اخره اي صلح اخرته بان تقع منه الطاعة دونه المعصية واما

وجوب

وجوب فعل الاصلح للعباد ثم رد وخلق الحاقه الفقير ولا سيما الايام
الى فقره عاهة كذا نجد ام ابرص فان الاصلح له ان لا يخلق لئلا يكون
معدبا في الدارين **وكالتغويض بالمناصب على الذي بين يدي**
الالام فانه ايضا لا يجيب عليه سبحانه كما زعمت المعتزلة من ان الالام
ان وقع جزا السنية لم تجب على الله تعاق عوضه والا فان كان الالام
من الله وجب العوض وان كان من مكلف اخر فان كان له حسنة
اخذ منها واعطى المحني عليه والا وجب على الله اما صرف المولد
عن ايلامه او تقوى يضم من عنده بما يواز به واحتجوا بان لو وقع
من غير جرم سابق او عوض لاحق لكان ظلما وهو على الله تعالى
بمال لتزبيته عنه واجيب بان الظلم التصرف في ملك الغير
وهو في حق تعالى محال فانه لا يخرج عن ملكه سئى حتى يكون نظيره
فيه ظلما كما يلوح بم قوله تعالى قل فمن يملك من الله شيئا ان اراد ان
يهلك المسبح بن مريم وامه ومن في الارض جميعا ويد له ايضا عما
جوزنا الايلام من غير جرم ولا عوض وقوم كابساهد من انواع
البيلا يا يبعون من الذبح والعقر والحرب وجبر الاثقال وجمليها وغير
ذلك ولم يتقدم لها جرم فانه قالوا انها مختص وتجازى ا ما في الموقف
واما في الجنة بان تدخلها في صورة حسنة يندبر وينها اهل الجنة
فتنال بهم الجنة في مقابلة ما نالها من الايام او تدخل الجنة تخصها
تجوز بان العقل لا يوجب وان حوزة ولم يرد به سمع لم يجز الجزم به
قيل وما ورد من الاقتصار للسنة الجاه من السنة القرنا ونحوه فاحا
لا يبيد القطع في مثل ذلك وان حوزة العقل قلت وفيه نظر
بالنسبة الى الاقتصاص بعضها من بعض لان الحد باب صحيح رواه
مسلم بلفظ لودن الحقوق الى الصلح يوم القيمة حتى يقاد للساه